

-تقوم المراجعة الداخلية بمهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وفيما تعلق بالرقابة الداخلية لوظيفة التسيير الجبائي تراجع مايلي: ¹

-الإعلام عن ضرورة تواجد الوظيفة الجبائية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وفي حالة غيابها المراجع يجب أن يحدد أسماء الوظائف المسؤولة داخليا في المؤسسة لحل المشاكل الجبائية.

-ملاحظة شروط إعداد مختلف التصريحات الجبائية.

-دراسة إجراءات الفحص والرقابة الجبائية المستعملة في المؤسسة.

-تأمين التصريحات بإعادة مراجعتها من طرف أشخاص آخرين للتأكد من مدى إحترام القواعد الجبائية ومستوى الدقة الحسابية.

-دراسة إجراءات إرسال التصريحات الجبائية، للسماح للمصالح المعنية (مصلحة المحاسبة، مصلحة الجباية والقانون.....) بالحصول على التأكيدات اللازمة.

-التأكيد على وضع التصريحات في الأوقات المحددة قانونا.

-مراقبة شروط إجراء التسديدات للخرينة: إجراءات السماح بالدفع مثلا.

-مراقبة المطابقة بين المجموع الواجب الدفع من طرف المؤسسة والمجاميع المدفوعة فعلا.

ثانيا: الرقابة الجبائية للمصالح الضريبية

أ) تعرف الرقابة الجبائية كالتالي:

الرقابة الجبائية مفهوم قانوني وهي: (قيام الإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو رسم أو إتاوة). ²

كما أنها (فحص ومراجعة الدفاتر والسجلات والمستندات ومطابقتها بما جاء في التصريحات وما يكون قد تجمع لدى الإدارة من بيانات ومعلومات). ³

كما عرفت على أنها: (فحص للتصريحات وكل السجلات والوثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للإستعلام والإستفسار عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها، ولايكتفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى، وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للمكلف. ⁴

والعلاقة بين الرقابة الجبائية والتسيير الجبائي هي أن الرقابة الجبائية تسمح بتحديد الإلتزامات الجبائية للمؤسسة وتوضيح الإستراتيجية الجبائية لها وذلك لغرض أن يكون التسيير الجبائي أكثر فعالية، من أجل التقليل من التكاليف الجبائية، وذلك باعتبار أن الضريبة هي تكلفة يجب أن تسيّر بعقلانية. ⁵

(ب) الأسباب الرئيسية لإجراء عمليات الرقابة الجبائية ⁶

يوجد سببان رئيسيان لإجراء عمليات الرقابة الجبائية على تصريحات المكلفين وهما كالتالي:

(1) الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان صدقيتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة.

(2) الرقابة الجبائية كوسيلة مكافحة الغش الضريبي

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التخلص أو تخفيض العبئ

الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية وهي ما تعرف بظاهرة الغش والتهرب الضريبي، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة وعلى مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة ظاهرة الغش الضريبي ووسيلة ضمان مصلحة الخزينة العمومية.

2. التسيير المالي والمراقبة المالية

أولاً: التسيير المالي

يقوم التسيير المالي بإعداد الميزانية التقديرية ومخطط التمويل بناء على المعلومات التي يوفرها نظام الإعلام المحاسبي، ثم يتخذ القرار سواء تعلق الأمر باختيار الإستثمارات وطريقة تمويلها أو باحتياجات الإستغلالية. وبعد تنفيذ القرارات المتخذة، تأتي مرحلة المتابعة والرقابة لمعرفة الإنحرافات ومحاولة تصحيحها من خلال النقدية العكسية.⁷

فالتسيير المالي هو مجموعة القرارات المأخوذة من طرف الوظيفة المالية في المؤسسة، بحيث له علاقة وثيقة بجميع القرارات الجبائية وذلك من خلال تأثيرها المباشر والغير المباشر على خزينة المؤسسة، لأن كل قرار جبائي له أثر مالي خاص به.⁸

ثانياً: مراقبة التسيير

تظهر مراقبة التسيير كنظام داخلي للمؤسسة وتطبق أثناء العمليات وتعتبر كمراقبة ذاتية ولتكون فعالة لا بد أن تكون أيضاً مستمرة ومتواصلة.

يمكن إدراج بعض التعاريف لأشهر المهتمين بمراقبة التسيير حيث يعرف P.BERGERON مراقبة التسيير بأنها: "تلك العمليات التي تسمح للمسيرين بتقييم أداءاتهم وبمقارنة نتائجهم مع المخططات والأهداف المسطرة، وبتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الوضعيات غير الملائمة".⁹

يراقب فعالية ونجاعة الأداءات لبلوغ الأهداف.¹⁰

بينما C.ALAZARD فيرى أن: رقابة التسيير تبحث في إدراك ووضع وسائل معلوماتية موجهة، لتمكين المسؤولين من التصرف وتحقيق التنسيق الإقتصادي العام بين الأهداف والوسائل وما هو محقق. لذا يجب اعتباره نظاماً معلوماتياً لقيادة وتسيير المؤسسة كونه وتحليل الإنحرافات من أجل تصحيحها.¹¹

وعليه نستنتج أن مراقبة التسيير تركز على ثلاثة مفاهيم أساسية: ¹²

أما يوسف الفلاح فيعرف مراقبة التسيير على أنها: " أرضية يجب تواجدها من أجل مراقبة القرارات، ومراقب التسيير هو أداة تجسيد الإستراتيجية في الميدان وخلق التوافق والوضوح بين المستويات التسييرية وبالتالي يقوم مراقب التسيير بالربط بين المستوى الإستراتيجي والعملي والعلاقة بين مراقبة التسيير والمسار الجبائي أن هذا الأخير يجعل مراقب التسيير عند مراقبته للقرارات يأخذ بعين الإعتبار المستوى الجبائي ومراقبة تحققها

أ) الفعالية : وتعني مقارنة النتائج بالأهداف المحددة.

ب) الكفاءة : وتعني مقارنة النتائج بالوسائل المستعملة.

ج) الملائمة : وتعني مقارنة الوسائل المتاحة بالأهداف المحددة.

وبذلك يمكن القول أن مراقبة التسيير تعتبر ضرورية في المؤسسة لشموليتها، إذ تأخذ بعين الإعتبار جميع أقسامها أو المديرات فيها ، بغية تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

3. مفهوم وخصائص المؤسسة الاقتصادية

تعد المؤسسة الأداة الرئيسية في التنمية الإقتصادية ونظرا لتعدد أوجه النشاط الإقتصادي فقد تعددت مفاهيم المؤسسة الإقتصادية.

1.3 تعريف المؤسسة الاقتصادية

التعريف الثاني: يمكن تعريف المؤسسة على وجه الخصوص بأنها مجموعة عناصر الإنتاج تعددت التعاريف التي أعطها العلماء والمفكرون الإقتصاديون للمؤسسة الإقتصادية كونها كيان من طبيعة معقدة وسنذكر بعض التعاريف منها:

التعريف الأول: المؤسسة الإقتصادية هي جميع أشكال المنظمات الإقتصادية المستقلة ماليا

هدفها توفير الإنتاج لفرض التسويق وهي منظمة ومجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، ويمكن أن تعرف بأنها وحدة إقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية

التعريف الثاني: يمكن تعريف المؤسسة على وجه الخصوص بأنها مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمالية تستخدم وتسير لهدف المواد والسلع والخدمات وكذلك بيعها وتوزيعها.¹⁴

الهوامش :

¹-Youcef El felah, posit,p:19.

²-المادة 18-1 من قانون الإجراءات الجبائية، 2010.

³-منصور أحمد البدوي و كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 354.

⁴- عيسى بلخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2003-2004، ص: 53.

⁵- بوعلام ولهي، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 12.

⁶- مصطفى عوادي، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، مطبعة مزوار الجزائر، 2009، ص: 11.

⁷- مليكة زغيب وبوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص: 7.

⁸-youssef el fellah ,opsit,p17.

⁹- ناصر دادي عدون ولندة معزوي ووهجيرة الحواسي، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص: 10.

¹⁰- c.alazard et s,serari ,contrôle de gestion,3ème édition ,dunod,1996 ,p:6.

¹¹-Youcef El felah ,opsit,p18.

¹²-عثمان أهدادن، مدى ملائمة مراقبة التسيير لقطاع البريد والمواصلات، مذكرة ماجستير لعلوم التسيير، قسم المالية، دفعة 1994، ص: 7.

¹³- إسماعيل عرياجي، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999، ص: 13.

¹⁴- عبد السعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 2.

¹⁵- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص: 2.

¹⁶- إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 2.